



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧ / ٤ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد المسملي و جعفر ناصر حسين و آكرم طه محمد و آكرم أحمد باهان و محمد صائب النقيبدي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمعون في موريس وحسين أبو أكنن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعي - / آيس وهسي نظفي / وكيله المحامي صبر سيف الدين البدي .
التميز عليه - المدعي عليه - / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته .

الإدعاء

ادعى المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري انه بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٤ تعرضت سيارته المرقمة ٦٦٠٦٧/بفداد نوع براتيلي موديل ١٩٨٨/صالون بيضاء اللون الى حادث تفجار في منطقة نخلاتي أدى الى احترق سيارته بالكامل وبالتالي رميها كخفاض وايد ذلك كتاب الدفاع المدني في الشورجة رقم (٢٥١) في ٣٠/١١/٢٠٠٤ وتقرير لجنة الفحص في مديرية ايات الشرطة المرقم (٥٩٢٢) في ٢٨/١١/٢٠٠٤ . طلب المدعي ازام المدعي عليه (التميز عليه) / إضافة لوظيفته ترقيته او تسطيط السيارة العالدة له وايلاف جميع الرسوم والضرائب المترتبة جراء ذلك وشتط السيارة من سجلات المرور ومنحه ان استراد سيارة حديثة بدل سيارته التالفة واخفاء من شرط تسليم بدن السيارة لتلكه . تظلم المدعي لدى المدعي عليه / إضافة لوظيفته وسجل لتظلم بعدد



(١٢٥٧) في ٢٠٠٩/٩/٢٩ ولم يبت بالتظلم رغم مضي المدة القانونية .
أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٩ . ونتيجة للمرافعة الخبائية العلنية
قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢١ وبعد اضبارة ٢٧٨/ق/٢٠٠٩ رد الدعوى
لعدم الاختصاص حيث ان موضوع الدعوى يفرج عن اختصاصات المحكمة
المحددة بموجب (الفقرة (د) من البند ثانياً) (المادة ٧) من قانون مجلس شورى
الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل . فطن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية
علنيا بالاحتته التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/٢/١٩ طلباً لنقضه للأسباب المبينة فيها.

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي
مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً . ولدى النظر في الحكم المميز
وجد ان المحكمة قضت برد الدعوى بحجة عدم وجود امر او قرار مطعون فيه
على وفق ما اقر به المدعي في جلسة ٢٠١٠/١/٢٧ على لسان وكيله . وعليه
وجدت المحكمة ان الدعوى تفرج عن اختصاصاتها المنصوص عليها في (الفقرة
(د) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة . وتجد
المحكمة الاتحادية العليا ان ما ذهبت اليه المحكمة بهذا الخصوص غير صحيح
حيث فات عليها ملاحظة احكام الفقرة (هـ / ٣) من البند (ثانياً) من المادة (٧)
من القانون المذكور الفأ والتي تضمنت (يعتبر في حكم القرارات والامر التي
يجوز الطعن فيها رفض او امتناع الموقف او الهيئات في دوائر الدولة والقطاع
الاشرافي عن اتخاذ قرار او امر كان الواجب عليه اتخاذه) . وتأسيساً على ما
لقدّم ولما كان المدعي يدعي ان السيارة العائدة له قد احترقت بالكامل وتلفت



وتهشمت جميع أجزائها نتيجة الانفجار الذي حصل في ساحة الخالسي وان دائرة المرور التابعة للمدعي عليه / إضافة لوظيفته امتنعت عن اتخاذ القرار بترفين قيدها لتكون أحكام النص المذكور آنفاً منطبقاً والادعاء وعلى المحكمة نظر الدعوى والدخول بأساسها وإجراء التحقيقات اللازمة وسماع أقوال ومثيل المدعي عليه وعند عدم حضوره الاستفسار من مديرية المرور عن سبب عدم ترفين قيده السيارة ومن ثم تصدر حكمها على وفق مايراهي لها . وحيث ان الحكم التمييزي خلف ما تقدم مما اطل بصحته قرر نقضه وإعادة الدعوى إلى محكمتها لاتباع ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر لقرار بالاتفاق في ٢٠١٠/٤/٢٧ .

الرئيس
مدحت محمود

العضو
أزرق محمد الساسي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد باهان

العضو
محمد صائب التفتشندي

العضو
عيود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون فس كوركيس

العضو
حسين أبو النمن